

[المجلد: الثالث/ العدد: الأول/ (أفريل 2019)/ الصفحات: 219-236]

فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة «خلال الفترة (2000-2016)»



محمد البشير بن عمر⁽¹⁾؛ مجدوب علاء الدين⁽²⁾.

✉ bachir.moh90@gmail.com

⁽¹⁾ أستاذ محاضر «أ»، جامعة الوادي [الجزائر]

✉ medj_aladdin@hotmail.com

⁽²⁾ باحث دكتوراه، جامعة الوادي [الجزائر]

تاريخ النشر: 2019/04/30

تاريخ القبول: 2019/02/28

تاريخ الإرسال: 2019/01/04

الملخص: بالرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر سنة 1992 التي كان من بين أهم أهدافها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وفي ظل الزيادة المستمرة في حصيلة الجباية العادية والتي لها أثر كبير في زيادة الإيرادات العامة، وبالتالي زيادة موارد الدولة، حيث تساهم بنسبة أكثر من 40% في الإيرادات العامة، إلا أنها لا تزال محدودة وضعيفة مقارنة بحصيلة الجباية البترولية التي ظلت مهيمنة على إجمالي الإيرادات العامة، إضافة إلى عدم قدرة الإصلاح الضريبي في التأثير في هيكل الجباية العادية الذي بقيت تسيطر عليه الضرائب المباشرة بصورة كبيرة وواضحة، لذلك أصبح من الضروري جدا على الجزائر السعي أكثر إلى رد الاعتبار للجباية العادية من خلال الاعتماد على تطوير هذه الأخيرة وتفعيلها لتمويل العجز الذي أصاب الميزانية العامة في الآونة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الجباية العادية، تمويل الميزانية العامة، الجباية البترولية، الضرائب. الجزائر.

تصنيف «جال»: H72, F38.



* البريد الإلكتروني للمُرسل: bachir.moh90@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور «الجلفة»

ص.ب: 3117، طريق المجبارة، الجلفة [الجزائر]. 219.



[Vol. 03\N°: 01\ (04, 2019)\ pp: 219-236]

 **The Effectiveness Of Regular Collection In
Financing The State's General Budget During
«The Period (2000-2016)»**

Benamor Mohamed Bachir^{*(1)}; Medjoub Alaeddin⁽²⁾.

⁽¹⁾ University Of El Oued [Algeria]

 bachir.moh90@gmail.com

⁽²⁾ University Of El Oued [Algeria]

 medj_aladdin@hotmail.com

Received: 04/01/2019

Accepted: 28/02/2019

Published: 30/04/2019

Abstract: despite the reforms adopted by Algeria in 1992, which was among the most important goals is the replacement of petroleum taxation with ordinary taxation, and with the continuous increase in the proceeds of ordinary taxation, which had a significant impact on the increase in public revenues and thus increase resources of state, Where contribute more than 40% in public revenues, however, its still limited and weak compared to the outcome of the petroleum taxation, which has been dominant on the total public revenues, in addition to the inability of tax reform to affect the structure of the ordinary taxation, which remained controlled by direct taxes significantly and clearly, Therefore, it is very necessary for Algeria to seek more to reconsider the ordinary taxation by relying on its development and activating it to finance the deficit that hit the public budget in recent times.

Key words: Ordinary taxation, Financing of the General Budget, general budget deficit, petroleum taxation, taxes, Algeria.

«JEL» Classification: F38, H72.

* Corresponding author: bachir.moh90@gmail.com



مقدمة: تعد الجباية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الإختلالات. ويمتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الإستهلاك، وتحقيق الإستقرار الاقتصادي، وتشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار، كما تؤثر على العائدات العامة للدولة. والجزائر كغيرها من دول العالم تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الجبائية، المتمثلة في الجباية البترولية التي تضم عائدات البترول، والجباية العادية المتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى الميزانية، إلا أن إعتتماد الجزائر على الجباية البترولية بصفة شبه كلية في تمويل ميزانيتها، أدى بها للوقوع في أزمة مالية التي نتج عنها آثار سلبية عديدة من أهمها عجز الميزانية، وبالتالي أصبح من الضروري جدا على الدولة وضع استراتيجية جبائية فعالة من أجل تجنب أو التخفيض من نتائج إختيار البترول وذلك من خلال الإعتتماد على تطوير وتفعيل الجباية العادية لتخفيض على الأقل العجز الذي أصاب ميزانيتها في الآونة الأخيرة. على ضوء ما تقدم ارتأى نينا طرح إشكاليته هذا البحث في التساؤل المحوري التالي: إلى أي مدى يمكن للجباية العادية أن تساهم في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

المحور الأول: مفهوم الجباية العادية ومكوناتها

- تعريف الجباية العادية:** وإن مفهوم الجباية العادية يشمل عدة عناصر منها: الإتاوة والرسم والضريبة حيث تستعمل هذه الأخيرة كمورد أساسي لإيرادات الدولة ومن هنا تظهر أهمية الضرائب في النظام الجبائي:
أ. **الضريبة:** تعرف الضريبة أيضا بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية⁽¹⁾.
ب. **الرسم:** يعرف الرسم على أنه مبلغ نقدي تقتضيه الدولة جبرا من بعض الأشخاص مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص ومثل ذلك: رسوم البريد، رسوم التعليم، الرسوم القضائية...⁽²⁾.
ج. **الإتاوة:** يمكن تعريف الإتاوة على أنها مبلغ من المال تلزم الدولة بعض ملاك العقارات بدفعه مقابل منفعة خاصة تحققت لهم، نتيجة قيام الدولة بأعمال المهدف منها أصلا لتحقيق نفع عام كإنشاء شارع أو تخطيط ميدان...⁽³⁾.

2 مكونات الجباية العادية: يمكن تلخيص مكونات الجباية العادية في الجزائر كالاتي:

- أ. ضرائب مباشرة:** تعرف الضرائب المباشرة على أنها كل ما يفرض على الدخل أو رأس المال، أو أن تفرض الضريبة المباشرة على وجود الثروة، الدخل ورأس المال، تحت يد الممول⁽⁴⁾.
ب. **ضرائب غير مباشرة:** يقصد بها تلك الضرائب التي لا تفرض على الأشخاص مباشرة وإنما تفرض على النشاطات الاقتصادية التي يمارسونها وعليه فإنها تحصل كلما حدثت الوقائع التي تؤدي قانونا إلى فرضها⁽⁵⁾.

المحور الثاني: تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

1 -تعريف الميزانية العامة للدولة: عرف المشرع الجزائري الميزانية في المادة 03 من القانون 90-21«الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها»⁽⁶⁾

2 -مكونات الميزانية العامة: تتكون من:

أ. **النفقات العامة:** هي مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع الحاجات العامة⁽⁷⁾، وتقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما:

● **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة من الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والأدوات وغيرها⁽⁸⁾.

● **نفقات التجهيز:** هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الاجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل وهذا قصد الوصول الى تحقيق تنمية مستدامة⁽⁹⁾.

ب. **الإيرادات العامة:** يمكن تعريف الإيرادات العمومية بأنها مجموع الموارد المقابلة لمجموع الأعباء المقدرة في الميزانية والتي تحقق توازن هذه الأخيرة⁽¹⁰⁾، ويمكن تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر إلى قسمين أساسيين هما:

● **الموارد العادية:** وتتكون من: **الإيرادات الجبائية** وتمثل هذه الإيرادات في مختلف الضرائب والرسوم وهي: حواصل الضرائب المباشرة؛ حواصل التسجيل والطابع، حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال، حواصل الضرائب غير المباشرة؛ حواصل الجمارك. **والإيرادات غير الجبائية** وتشمل: حواصل ومداخيل أملاك الدولة؛ الحواصل المختلفة للميزانية؛ الإيرادات النظامية، **الإيرادات الأخرى:** ويقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر، كالقروض والإصدار النقدي، ويبيع جزء من ممتلكاتها، والهبات والوصايا.

● **الجباية البترولية:** تعد من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة بنسبة أكبر من 50% وتتكون هذه الجباية من إقطاعين وهما:⁽¹¹⁾ **الضريبة على إنتاج النفط السائل والغازي؛** ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة من النشاطات النفطية المتعلقة بالبحث والاستغلال.

3 تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016):

تتبع تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016) تطور الإيرادات العامة للدولة من أجل ضمان سيورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها السنوية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في إيرادات الجباية العادية، وإيرادات الجباية البترولية وإيرادات أخرى غير جبائية (عادية)، والجدول الموالي بين تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2016).

فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)

الصفحات: (219-236)

محمد البشير بن عمر، مجذوب علاء الدين

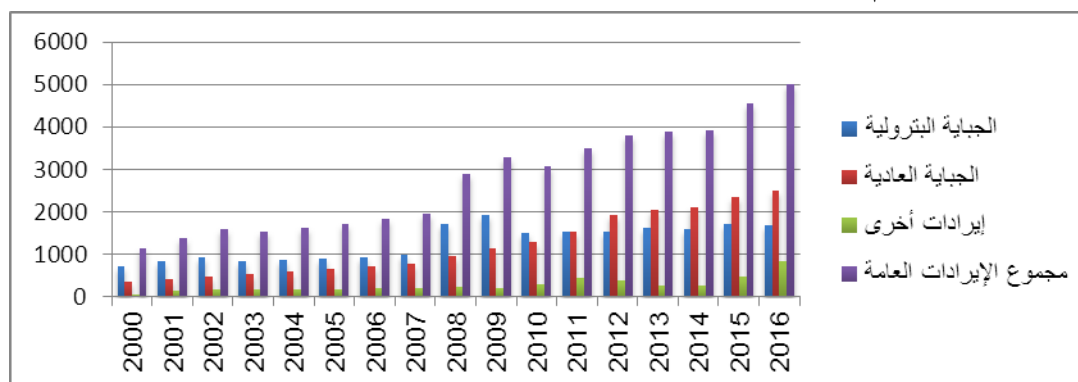
الجدول رقم (01): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	الجبائية البترولية	الإيرادات العادية		مجموع الإيرادات العامة	نسبة الزيادة أو النقصان في الإيرادات العامة %
		إيرادات الموارد العادية	أخرى		
2000	720.00	349.50	55.42	1124.92	/
2001	840.60	398.23	150.90	1389.73	23.54
2002	916.40	482.89	177.39	1576.68	13.45
2003	836.06	524.92	164.57	1525.55	-3.24
2004	862.20	580.40	163.79	1606.39	5.29
2005	899.00	640.47	174.52	1713.99	6.69
2006	916.00	720.88	205.04	1841.92	7.46
2007	973.00	766.75	209.30	1949.05	5.81
2008	1 715.40	965.28	221.76	2902.44	48.91
2009	1 927.00	1146.61	201.75	3275.36	12.84
2010	1 501.70	1297.94	275.00	3074.64	-6.12
2011	1 529.40	1527.09	433.32	3489.81	13.50
2012	1 519.04	1908.57	376.42	3804.03	9.00
2013	1 615.90	2031.01	248.40	3895.31	2.39
2014	1 577.73	2091.45	258.56	3927.74	0.83
2015	1 722.94	2354.64	474.96	4552.54	15.90
2016	1 682.55	2482.20	846.83	5011.58	10.08

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

من خلال الجدول رقم (01) يمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000 - 2016)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ أن الإيرادات العامة للدولة متغيرة من سنة إلى أخرى، وأنها تمتاز بعدم الاستقرار والثبات النسبي، حيث نجد أن الإيرادات العامة ازدادت خلال الفترة 2000-2002 فبلغت قيمة قدرها 1576.68 مليار دج وذلك في سنة 2002، لكن في سنة 2003 انخفضت الإيرادات العامة وذلك بنسبة 3.24%، بلغت قيمة الإيرادات العامة فيها ما قيمته 1525.55 مليار دج، وهذا راجع إلى انخفاض كل من محاصيل الجباية البترولية بنسبة 8.76% بسبب أزمة 2001 الذي كان لها أثر واضح على أسعار النفط خلال هذه السنة، والموارد العامة الأخرى، ثم خلال الفترة 2004-2009 ازدادت محاصيل الجباية البترولية والجبائية العادية حيث بلغت قيم قدرها 1927.00 مليار دج، 1146.61 مليار دج على التوالي سنة 2009، أما الموارد العادية الأخرى هي أيضا عرفت الزيادة حتى سنة 2008 والتي قدرت فيها بـ 221.76 مليار دج، ثم انخفضت بنسبة ضئيلة في سنة 2009 فأصبحت قيمتها تقدر بـ 201.75، لكن هذا لم يأت أثر على الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، فبلغت في سنة 2009 ما قيمته 3275.36 مليار دج حيث كان متوسط نسبة الزيادة في الإيرادات العامة 14.5%، وفي سنة 2010 انخفضت حصيلة الجباية البترولية بنسبة 22.07%، وهي نسبة كبيرة وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية التي حدثت في سنة 2008، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة فقدرت في سنة 2010 بـ 3074.64 مليار دج أي بنسبة 6.12%، ثم ارتفعت قيمة الإيرادات العامة مرة أخرى خلال الفترة 2011-2016 حيث قدرت بـ 5011.58 مليار دج في سنة 2016 أي بمتوسط نسبة زيادة بلغت 8.61%، وهذا بالرغم من التذبذب الذي عرفته الجباية البترولية أبرزها سنة 2014 حيث عرفت أسواق النفط تراجع في أسعارها مما أدى إلى انخفاض حصيلتها بنسبة 2.63%، وكذا الموارد العادية الأخرى التي شهدت انخفاض من 2011-2013 وارتفاع من 2014-2016 فقدرت في سنة 2016 بـ 846.83 مليار دج، فيحين أن الجباية العادية واصلت استمرار الزيادة في حصيلتها خلال هذه الفترة فبلغت أقصاها سنة 2016 بقيمة 2482.20 مليار دج.

4 تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000 - 2016): إضافة إلى جانب الإيرادات العامة، فإنّ

الميزانية العامة للدولة تشمل جانب النفقات العامة الذي يبيّن الأعباء والمصاريف المدفوعة من طرف أجهزة الدولة لتحقيق المنفعة العامة، وتأخذ هذه النفقات شكل نفقات التسيير ونفقات التجهيز ويمكننا دراسة تطوّر هذه النفقات من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز وبالتالي النفقات العامة للفترة (2000-2016):

فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)

محمد البشير بن عمر، مجذوب علاء الدين

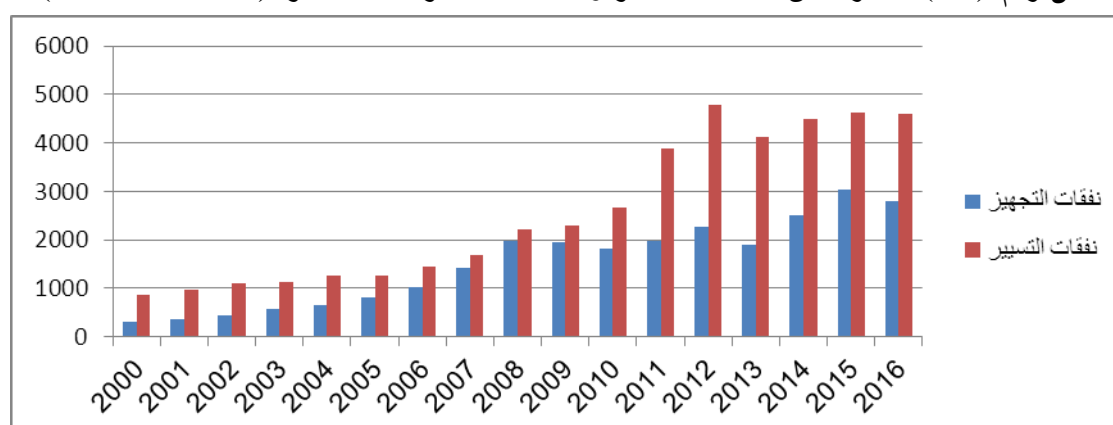
الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة	نسبة التطور %
2000	856.19	321.93	1178.12	/
2001	963.63	357.39	1321.02	12.13
2002	1097.71	452.93	1550.64	17.38
2003	1122.76	567.41	1690.17	9.00
2004	1251.05	640.71	1891.76	11.92
2005	1254.13	806.90	2052.03	8.47
2006	1437.87	1015.14	2453.01	19.54
2007	1673.93	1434.63	3108.56	26.72
2008	2217.78	1973.27	4191.05	34.82
2009	2300.02	1946.31	4246.33	1.32
2010	2659.08	1807.86	4466.94	5.19
2011	3879.20	1974.36	5853.56	31.04
2012	4782.63	2275.53	7058.16	20.57
2013	4131.53	1892.60	6024.13	-14.65
2014	4494.33	2501.44	6995.77	16.12
2015	4617.01	3039.32	7656.33	9.44
2016	4591.40	2792.20	7383.60	-3.56

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

من خلال الجدول رقم (02) يمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مقارنة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (2000 - 2016)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الجدول رقم (02).

نلاحظ أن النفقات العامة متزايدة من سنة لأخرى بنسب متفاوتة، حيث قدرت النفقات العامة في سنة

2000 ب 1178.12 مليار دج، حيث كانت نفقات التسيير تمثل نسبة 72.67% منها، كما قدرت النفقات العامة سنة 2001 ب 1321.02 مليار دج، أي ارتفعت بنسبة 12.13%، وارتفعت هذه النسبة إلى 17.38% في سنة 2002، إلا أنها انخفضت في سنة 2003 أين قدرت ب 9% رغم أنها حققت ماقيمته 1690.17 مليار دج، وفي سنة 2004 قدرت النفقات العامة ب 1891.7 مليار دج أي إرتفعت بما قيمته 201.59 مليار دج مقارنة بسنة 2003، كما قدرت نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التوالي ب 1251.05 مليار دج 640.71 مليار دج، واستمرت النفقات في الإرتفاع إلى غاية سنة 2008 أين قدرت النفقات العامة ب 4191.05 مليار دج وهذا راجع إلى الإرتفاع التي عرفته نفقات التسيير ونفقات التجهيز حيث قدرت ب 2217.78 مليار دج و 1973.27 مليار دج على التوالي، وعُبر عن هذه الزيادة بنسبة 34.82% والتي تعتبر أكبر نسبة للتطور، إلا أنها في سنة 2009 إنخفضت هذه النسبة إلى غاية 1.32% رغم أن النفقات العامة حققت ماقيمته 4246.33 مليار دج، ثم خلال الفترة 2010-2012 ارتفعت قيمة النفقات العامة فقد قدرت سنة 2012 ب 7058.16 مليار دج وهذه الزيادة راجعة أساسا إلى الإرتفاع المحسوس التي عرفته نفقات التسيير حيث قدرت قيمتها ب 4782.63 مليار دج سنة 2012 وكانت قيمة الزيادة 2123.55 مليار دج مقارنة مع سنة 2010، كما يمكن تفسير هذه الزيادة في النفقات بالزيادة في الأجور التي عرفتها بعض القطاعات، إلا أنه في سنة 2013 عرفت النفقات العامة انخفاضا أين قدرت ب 6024.13 مليار دج أي بفارق 1034.03 مليار دج مقارنة مع سنة 2012 والتي حينها سجلت أدنى نسبة للتطور فكانت -17.65% وهذا الانخفاض راجع للسياسة التي اتبعتها الحكومة آنذاك والتي عرفت بسياسة ترشيد النفقات، إلا أن هذه السياسة لم تصمد طويلا فقد ارتفعت النفقات مجددا خلال الفترة 2014-2015 أين قدرت النفقات العامة ب 6995.77 مليار دج و 7656.33 مليار دج على التوالي والتي تعتبر أكبر قيمة منذ سنة 2000، هذا الإرتفاع راجع أساسا إلى الزيادة في نفقات التجهيز، ثم انخفضت مجددا في سنة 2016 فكانت قيمتها 7383.60 مليار دج وكانت نسبة التطور سالبة فقد قدرت ب -3.56% وفي الأخير نجد أن النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز تأخذ قيم متذبذبة لاسيما في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة أو المتبعة من قبل الدولة والمتزامنة مع الأزمة المالية الراهنة مع غياب الموارد الكافية لتغطية هذه النفقات في ظل انخفاض وتقهر أسعار البترول.

5 -تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016): إن تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016)، إرتبط بشكل كبير ومباشر بتطور الإيرادات العامة من جهة وإلى السياسة المتبعة في جانب النفقات من جهة أخرى، وفي محاولة لعرض تطور هذه الميزانية سوف يتم التطرق إلى رصيد الميزانية العامة خلال السنوات من 2000 إل غاية 2016 وكذا مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة من خلال الجدول التالي:

فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)

الصفحات: (219-236)

محمد البشير بن عمر، مجدوب علاء الدين

الجدول رقم (03): رصيد الميزانية ومساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية

خلال الفترة (2000 - 2016) الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	رصيد الميزانية العامة	رصيد صندوق ضبط الإيرادات بعد الاقطاع FRR	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة
2000	-53.19	232.17	-
2001	68.70	171.53	-
2002	26.03	27.97	-
2003	-164.62	320.89	-
2004	-285.37	721.68	-
2005	-338.04	1842.68	-
2006	-611.08	2931.04	91.53
2007	-1159.51	3215.53	531.95
2008	-1288.60	4280.07	758.18
2009	-970.97	4316.46	364.28
2010	-1392.29	4842.83	791.93
2011	-2363.75	5381.70	1761.45
2012	-3254.14	5633.75	2283.26
2013	-2128.81	5563.51	2132.47
2014	-3068.02	4408.15	2965.67
2015	-3103.78	2073.84	2886.50
2016	-2285.91	784.45	1387.93

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة للجزائر عرف عجزا مستمر خلال الفترة (2000-2016)، حيث

سجل رصيد الميزانية سنة 2000 عجزا قدره 53.19- مليار دج، إلا أنها عرفت توازن خلال سنتي 2001

و2002 حيث قدر رصيد الميزانية بـ 86.70 مليار دج و 26.03 مليار دج على التوالي، بسبب إرتفاع

الإيرادات العامة (الراجع لإرتفاع أسعار المحروقات) أكثر منه في النفقات العامة، كما أن رصيد سنة 2002 أقل

من رصيد سنة 2001 وذلك راجع إلى أن الزيادة في الإيرادات العامة صاحبه زيادة أكبر في النفقات مما جعل

رصيد ينخفض، وبعد سنة 2002 عاد العجز ليغطي الميزانية من جديد بل وإزداد من سنة لأخرى خلال الفترة

2003-2008 حيث بلغ العجز في سنة 2008 ما قدره 1288.60- مليار دج، وهذا راجع إلى قيام الدولة

بزيادة حجم الإنفاق العام بوضع العديد من الخطط التنموية خلال تلك الفترة، وفي سنة 2009 إنخفضت قيمة

العجز فأصبح يقدر بـ 970.97- مليار دج، أي إنخفض بنسبة 24.64%، وهذا راجع إلى أن الزيادة في

الإيرادات العامة كانت أكبر من الزيادة في النفقات العامة في تلك السنة، ثم عادة قيمة العجز إلى الإرتفاع وبأكبر

من القيم السابقة وهذا خلال الفترة 2010-2012 فوصلت قيمة العجز في سنة 2012 قيمة 3254.14-

مليار دج، وهي أكبر قيمة يسجلها رصيد الميزانية من عجز، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة للنفقات العامة بسبب النفقات العامة خاصة المشاريع التي تبنتها الدولة لدفع عجلة التنمية، وفي سنة 2013 انخفضت قيمة العجز نظرا لانخفاض في جانب نفقات التشغيل وجانب نفقات التجهيز، يرجع ذلك إلى التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الإنفاق العام، ثم عادت قيمة العجز إلى الارتفاع خلال سنتي 2014 و 2015 فسجل رصيد الميزانية عجز بقيمة 3068.02- مليار دج و 3103.78- مليار دج على التوالي، وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار البترول في منتصف سنة 2014 مما أدى إلى إنخفاض الجباية البيترولية وبالتالي كانت الزيادة في الإيرادات العامة ضئيلة مقارنة بالزيادة في النفقات العامة، وفي سنة 2016 إنخفضت قيمة العجز والتي قدرت بـ 2285.91- مليار دج.

كما لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا هاما في تمويل عجز الميزانية، وهذا ابتداء من سنة 2006 حيث كانت أول إسهاماته تجاه الميزانية، فمول عجزها بقيمة 91.53 مليار دج، واستمرت هذه المساهمات في الزيادة إلى غاية سنة 2012 أين قدرت بـ 2283.26 مليار دج، ثم انخفضت في سنة 2013 حيث قدرت بـ 2132.47 مليار دج، لإعتماد الدولة على إيراداتها في تغطية نفقاتها، وفي سنة 2014 ارتفعت نسبة مساهمة الصندوق في تمويل عجز الميزانية والتي قدرت بـ 2965.67 مليار دج، والتي تعتبر أكبر مساهمة قدمها الصندوق منذ إنشائه سنة 2000، وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار البترول، مما أدى إلى إنخفاض إيرادات الجباية البيترولية الذي نتج عنه إنخفاض في إيرادات الصندوق، حيث أصبح رصيد الصندوق بعد الإقتطاع يقدر بـ 4408.15 مليار دج سنة 2014، وهي تعتبر أول مرة ينخفض فيها رصيد الصندوق منذ أنشائه، واستمر هذا الرصيد في الإنخفاض إلى غاية 2016، حيث بلغت قيمته 784.45 مليار دج، بعد مساهمته في تغطية عجز الميزانية بقيمة 1387.93 لتفلس السنة.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزانية يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من الإيرادات، لكن في الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايدا بسبب تزايد قيمة صادرات النفط حتى وإن لم يختفي العجز إلا أنه تقلص مقارنة بالفترات التي عرفت فيها قيمة صادرات النفط وإيرادات الميزانية انخفاضا، كما أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا مهما في تجاوز الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار البترول. إذ سمحت الفوائض المالية بالصمود أمام انعكاسات الأزمة المالية العالمية.

المحور الثالث: مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

بما أن كل من الجباية البترولية والجبائية العادية تمثلان الجانب المدين لميزانية الدولة أي جانب الإيرادات، حيث تعتمد عليهما الدولة في تكوين إيراداتها وتعمل على توفيرهما من أجل تحقيق الأهداف العامة، وأن الدولة تعتمد على الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل إيراداتها العامة أكثر من الجباية العادية، فستطرق هنا إلى إبراز دور الجباية العادية ومساهمتها في توفير الإيرادات مقارنة بالجبائية البترولية، وكذا إظهار حصة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة (سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز) وكل هذا من أجل معرفة مدى فعالية الجباية العادية في ظل تدهور إيرادات الجباية البترولية.

1- مكانة الجباية العادية ضمن الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000 - 2016): لقد كان الطابع المميز للاقتصاد الجزائري هو اعتماده على النفط كمورد أساسي، ومع بداية أسعار النفط في التراجع، عاد الالتفات والاهتمام من جديد إلى الجباية العادية والتي من أهمها الضرائب باعتبارها مورد من موارد ميزانية الدولة وعلى أنها أداة من أدوات الضبط الاقتصادي، التي ساعدت ومازالت تساعد على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن توضيح مدى مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للدولة ومنه في ميزانية الدولة في الجدول الموالي:

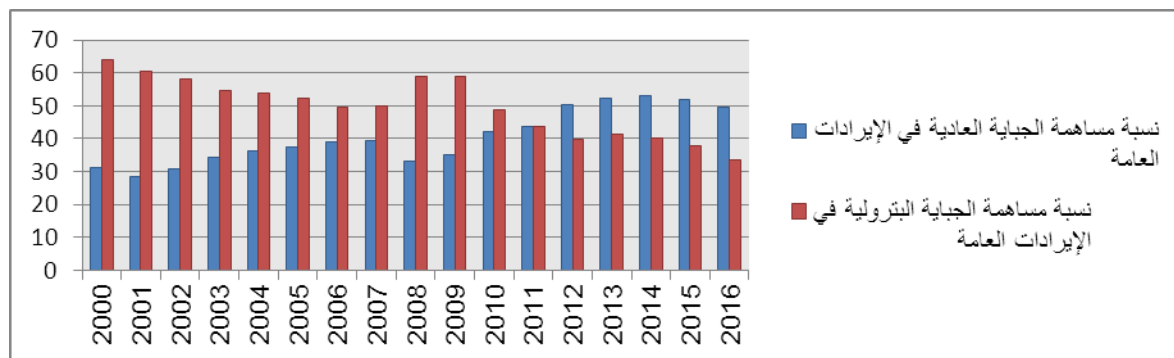
الجدول رقم (04): مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للدولة مقارنة بالجبائية البترولية خلال

الفترة (2000 - 2016) الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	الإيرادات الإجمالية	نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة %
2000	1124.92	31.06	64.00
2001	1389.73	28.65	60.48
2002	1576.68	30.62	58.12
2003	1525.55	34.40	54.80
2004	1606.39	36.13	53.67
2005	1713.99	37.36	52.45
2006	1841.92	39.13	49.73
2007	1949.05	39.33	49.92
2008	2902.44	33.25	59.10
2009	3275.36	35.00	58.83
2010	3074.64	42.21	48.84
2011	3489.81	43.75	43.82
2012	3804.03	50.17	39.93
2013	3895.31	52.13	41.48
2014	3927.74	53.24	40.16
2015	4552.54	51.72	37.84
2016	5011.58	49.52	33.57

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

من خلال الجدول رقم (04) يمكن تمثيله في الشكل التالي:
الشكل رقم (03): مساهمة كل من الجباية العادية والجبائية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر
خلال الفترة (2000 - 2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساهمة كل من الجباية العادية والجبائية البترولية تختلف من سنة إلى أخرى، وبنسب متفاوتة، حيث قدرت هذه المساهمة في سنة 2000 بنسبة 31.06% للجبائية العادية، و64% للجبائية البترولية، ومنه فإن مساهمة الجباية البترولية هي تمثل ضعف مساهمة الجباية العادية في هاته السنة، وخلال الفترة 2006-2001 عرفت مساهمة الجباية البترولية إنخفاضاً حيث قدرت في 2001 بـ 60.48%، وفي سنة 2006 بـ 49.73%، ويرجع هذا الإنخفاض إلى تأثير الجباية البترولية بالأزمة العالمية سنة 2001، أما الجباية العادية فعرفت تذبذب في مساهمتها خلال هذه الفترة، حيث إنخفضت هي الأخرى سنة 2001 فبلغت نسبة 28.65%، رغم ما حققته من زيادة في حصيلتها، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الإيرادات الإجمالية الناتج عن الزيادة في الإيرادات الأخرى، أما خلال سنوات من 2002 إلى 2006 فقد عرفت مساهمة الجباية العادية إرتفاعاً قدر بنسبة 39.13% في سنة 2006، واستمرت في الزيادة سنة 2007 فبلغت نسبة 39.33%، وعرفت مساهمة الجباية البترولية إرتفاعاً أيضاً ولكن بنسبة ضئيلة في هاته السنة بنسبة قدرت بـ 49.92%، واستمرت في الزيادة إلى غاية 2008 فقدرت نسبة مساهمتها بـ 59.10%، وهذا راجع إلى الزيادة في مداخيل الجباية البترولية، أما الجباية العادية فقد إنخفضت في سنة 2008 بنسبة 6.08% مقارنة مع 2007، أما خلال الفترة 2009-2014 عادة مساهمة الجباية العادية إلى الزيادة حيث بلغت في سنة 2014 نسبة قدرها 53.24%، وهذا راجع إلى إرتفاع في حصيلتها نتيجة الزيادة في الأجور والمرتبات، أما الجباية البترولية فقد إنخفضت خلال 2009-2012 بلغت نسبة مساهمتها بـ 39.93% في سنة 2012، وهذا راجع إلى تأثير الجباية البترولية بأزمة 2008، ثم عرفت أسعار البترول تحسن في سنة 2013 مما ساهم في زيادة مداخيل الجباية البترولية فبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة نسبة 41.48%، وفي منتصف سنة 2014 عرفت أسعار البترول إنخفاضاً كبيراً مما أثر على حصيلتها وهذا أدى إلى إنخفاض مساهمة الجباية البترولية من سنة 2014 إلى سنة 2016 حيث بلغت نسبتها في هاته

فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)

محمد البشير بن عمر، مجذوب علاء الدين

السنة 33.57%، كما إنخفضت الجباية العادية خلال سنتي 2015 و 2016 فبلغت نسبتهما على التوالي 51.72% و 49.52%، وهذا راجع إلى زيادة حصيلة الإيرادات العامة الأخرى بنسب أكبر من نسبة إرتفاع الجباية العادية.

2 - قدرة الجباية العادية على تغطية النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000 - 2016): إن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر، وبما أن الجباية العادية مورد أساسي من موارد الدولة التي تعمل على تحصيلها لتغطية هاته النفقات، فسوف نقوم بإبراز دور الجباية العادية في تغطية النفقات العامة مقارنة بالجباية البترولية وهذا من خلال تحليل نسبة تغطية لكل من الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة خلال الفترة (2000-2016) والجدول الموالي يوضح ذلك:

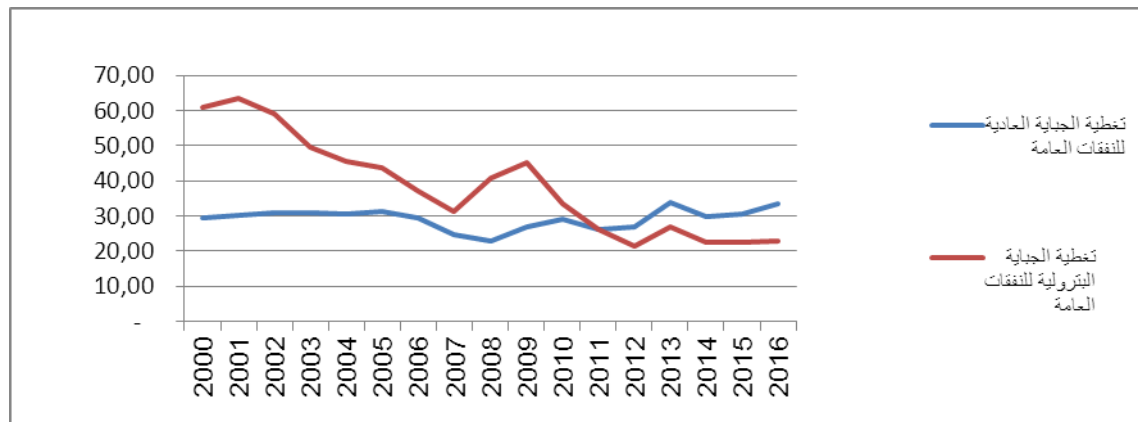
الجدول رقم (05): تغطية الجباية العادية للنفقات العامة مقارنة بالجباية البترولية للجزائر خلال الفترة (2000-2016) الوحدة مليار دج

البيان السنوات	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	النفقات العامة	تغطية الجباية العادية للفنقات العامة %	تغطية الجباية البترولية للفنقات العامة %
2000	349.5	720.00	1178.12	29.67	61.11
2001	398.23	840.60	1321.02	30.15	63.63
2002	482.89	916.40	1550.64	31.14	59.10
2003	524.92	836.06	1690.17	31.06	49.47
2004	0580.4	862.20	1891.76	30.68	45.58
2005	640.47	899.00	2052.03	31.21	43.81
2006	720.88	916.00	2453.01	29.39	37.34
2007	766.75	973.00	3108.56	24.67	31.30
2008	965.28	1715.40	4191.05	23.03	40.93
2009	1146.61	1927.00	4246.33	27.00	45.38
2010	1297.94	1501.70	4466.94	29.06	33.62
2011	1527.09	1529.40	5853.56	26.09	26.13
2012	1908.57	1519.04	7058.16	27.04	21.52
2013	2031.01	1615.90	6024.13	33.71	26.82
2014	2091.45	1577.73	6995.77	29.90	22.55
2015	2354.64	1722.94	7656.33	30.75	22.50
2016	2482.20	1682.55	7383.60	33.62	22.79

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

من خلال الجدول رقم (05) يمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تغطية الجباية العادية للنفقات العامة مقارنة مع الجباية البترولية خلال
الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (05).

كما سبقنا وأشرنا إلى الإرتفاع المستمر في الجباية العادية، الجباية البترولية وكذا النفقات العامة، فإننا نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة تغطية كل من الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة تختلف من سنة لأخرى فقد بلغ متوسط تغطية الجباية العادية للنفقات العامة 29.30% في حين بلغ متوسط تغطية الجباية البترولية لها نسبة 38.44%. ففي سنة 2000 بلغت تغطية الجباية العادية للنفقات العامة نسبة 29.67% في حين بلغت تغطية الجباية البترولية لها نسبة 61.11% وبالتالي فالجباية البترولية تمتاز بوفرة الحصيلة مقارنة بالجباية العادية، كما بلغت تغطية كل من الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة سنة 2001 نسبي 30.15% و 63.63% على التوالي، إلا أنه خلال الفترة 2002 - 2005 نلاحظ إنخفاض في نسب تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة حيث قدّرت في سنة 2002 بنسبة 59.10% وفي سنة 2005 بلغت نسبة 43.81% وهذا الإنخفاض راجع إلى تقلص حصيلة الجباية البترولية نتيجة لإنخفاض أسعار البترول المتأثرة بأزمة 11 سبتمبر 2001، عكس الجباية العادية التي عرفت إرتفاعا مستمرا في نسبة تغطيتها للنفقات العامة خلال نفس الفترة أين حققت نسبة 31.21% في سنة 2005 والتي تعتبر أكبر نسبة منذ سنة 2000، وهذا راجع إلى إرتفاع حصيلتها والتي تعتبر من ثمار الإصلاحات التي شهدتها النظام الضريبي سنة 1992، إلا أنه خلال الفترة 2006-2007 إنخفضت نسبة تغطية الجباية العادية لهاته النفقات مع إستمرار إنخفاض تغطية الجباية البترولية أين حققت كل من الجباية العادية والجباية البترولية تغطية للنفقات العامة بنسبة 24.67% و 31.30% سنة 2007 رغم الإرتفاع في الحصيلة لكلا الجبايتين وهذا راجع إلى إرتفاع نفقات التسيير خلال هذه الفترة نتيجة السياسة التي إنتهجتها الدولة آنذاك وهي ماتعرف ببرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وفي سنة 2008 إرتفعت مرة أخرى نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة فقد بلغت نسبة 40.93% وهذا راجع إلى إنتعاش حصيلتها مقارنة بسنة 2007 عكس الجباية العادية التي إنخفضت نسبة تغطيتها للنفقات والتي بلغت 23.03% وهذا راجع للإرتفاع في حجم

النفقات رغم إرتفاع حصيلتها، إلا أنه في سنة 2009 شهدت كل من الجباية العادية والجبائية البترولية إرتفاعا طفيفا في تغطيتهما للنفقات العامة أين قدرت نسبة تغطية الجباية العادية نسبة 27% وبلغت تغطية الجباية البترولية نسبة 45.38% وهذا نتيجة الإرتفاع الطفيف في حصيلة الجبايتين الذي كان بنسبة أكبر من نسبة إرتفاع النفقات العامة، مقارنة بسنة 2008، ثم خلال الفترة 2010-2011 أين إنخفضت تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة فقد قدرت سنة 2010 بـ 33.62% حيث هذا الإنخفاض كان نتيجة الإنخفاض الحاد فيحصيلة الجباية البترولية بسبب تأثر أسعار البترول بالأزمة المالية لسنة 2008، إضافة إلى إرتفاع النفقات العامة عكس الجباية العادية التي شهدت إرتفاعا في نسبة تغطيتها للنفقات العامة والتي قدرت بـ 29.06%، وفي سنة 2011 إستمرت هذه النسب في الإنخفاض أين قدرت تغطية كل من الجباية العادية والجبائية البترولية للنفقات العامة نسبة 26.09% و 26.13% على التوالي، كما تعد جُذ متقاربة فيما بينها وبالتالي سنة 2011 تعتبر سنة التعادل بين الجباية العادية والجبائية البترولية، إلا أنه ابتداءً من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 شهدت الجباية العادية إرتفاعا في نسبة تغطيتها للنفقات العامة حيث قدرت هذه النسبة سنة 2012 بـ 27.04% في حين بلغت نسبة 33.62% سنة 2016 وهذا راجع إلى إرتفاع حصيلتها نتيجة إستحداث ضرائب جديدة مع تعديل ضرائب أخرى على غرار الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، وعكس الجباية البترولية التي عرفت إنخفاضا في تغطيتها للنفقات العامة خلال نفس الفترة، فقد حققت مانسبته 21.52% سنة 2012 والتي تعتبر أضعف نسبة لها خلال فترة الدراسة كما بلغت تغطيتها نسبة 22.79% سنة 2016 حيث هذا الإنخفاض راجع إلى الإنخفاض في حصيلة الجباية البترولية نتيجة الأزمة البترولية سنة 2014 والتي تأثرت بها كثيرًا.

3 تقييم مستوى ضغط الجباية العادية للجزائر خلال الفترة (2000 - 2016): إن من بين المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية نجد معدل الضغط الضريبي الذي هو عبارة عن نسبة الإقتطاع الضريبي مقارنة بكمية الثروة المنتجة المعبر عنها بالنواتج الداخلي الخام، ويعتبر الضغط الضريبي مؤشر للتقدير الكمي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، وبالتالي فهو مقياس لفعالية النظام الضريبي للدولة، ويمكن حساب معدل ضغط الجباية العادية في الجزائر وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل ضغط الجباية العادية} = 100 \times \frac{\text{الإيرادات الضريبية خارج المحروقات}}{\text{النواتج الداخلي الخام خارج المحروقات}}$$

وقد حدد الاقتصادي الأسترالي "كولن كلارك" مستوى الضغط الأمثل بـ 25%، حيث يرى أن تجاوز هذا الحد يؤدي إلى التضخم، والجدول الموالي يبين تطور معدل ضغط الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

الجدول رقم (06): تطور معدل ضغط الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

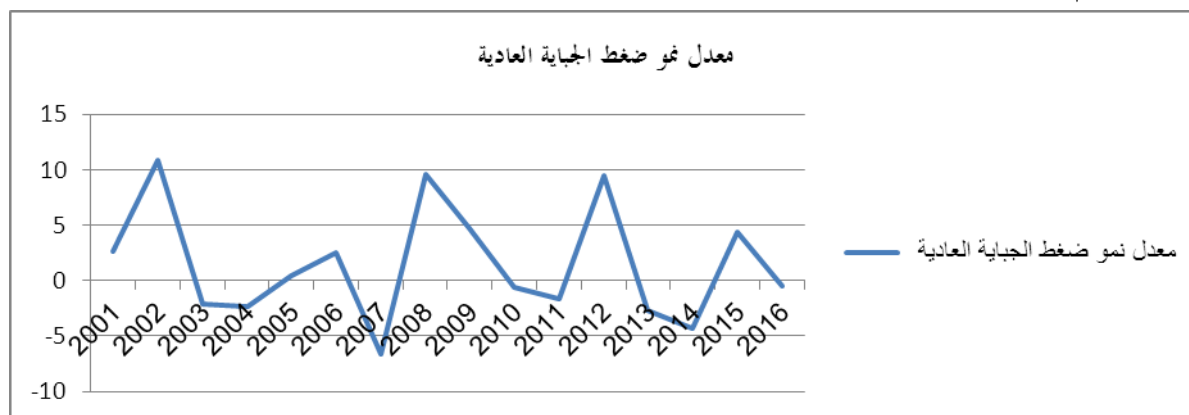
الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	الإيرادات الضريبية خارج المحروقات	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل ضغط الجبائية العادية %	معدل نمو ضغط الجبائية العادية %
2000	349.5	2507.20	13.93	/
2001	398.23	2783.20	14.30	2.64
2002	482.89	3045.70	15.85	10.80
2003	524.92	3383.40	15.51	-2.14
2004	0580.4	3829.40	15.15	-2.30
2005	640.47	4209.10	15.21	0.39
2006	720.88	4619.40	15.60	2.55
2007	766.75	5263.60	14.56	-6.65
2008	965.28	6045.10	15.96	9.61
2009	1146.61	6858.90	16.71	4.69
2010	1297.94	7811.20	16.61	-0.60
2011	1527.09	9346.50	16.33	-1.67
2012	1908.57	10673.20	17.88	9.44
2013	2031.01	11679.90	17.38	-2.75
2014	2091.45	12570.80	16.63	-4.32
2015	2354.64	13567.90	17.35	4.31
2016	2482.20	14381.20	17.26	-0.54

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

من خلال الجدول رقم (06) يمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): معدل نمو ضغط الجباية العادية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (06).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات ضغط الجباية العادية لم تتجاوز 18%، وهي تقدر في المتوسط بنسبة 16.01% خلال الفترة 2000-2016، ففي سنة 2000 بلغ معدل الضغط نسبة 13.93% وهي أقل قيمة له خلال فترة الدراسة، وفي ظل انخفاض أسعار البترول في الفترة 2001-2004 قدر متوسط ضغط الجباية العادية 15.20%، وخلال الفترة 2005-2008 بلغ متوسط معدل ضغط الجباية العادية نسبة 15.33% وهذا في ظل إرتفاع أسعار البترول، وفي سنة 2009 ومع انخفاض أسعار البترول نتيجة أزمة 2008 بلغ معدل الضغط نسبة 16.71% في هذه السنة، ومع عودة أسعار البترول للإرتفاع حيث بلغ سعر البرميل أقصى قيمة له قيمة 112.94 دولار مما إنعكس على معدل ضغط الجباية العادية بالإنخفاض حيث بلغ متوسط معدل الضغط في سنتي 2010-2011 نسبة 16.47%، وخلال الفترة 2012-2014 إرتفع متوسط معدل ضغط الجباية العادية نسبة 17.29%، إلا أنه ومع انهيار أسعار البترول بسبب أزمة 2014 أين بلغ سعر البرميل 52.79 دولار فقد إرتفع معدل ضغط الجباية العادية أين قدر بنسبة 17.35% وهذا سنة 2015، إلا أنه إنخفض مرة أخرى سنة 2016 أين قدر بنسبة 17.26%.

وما يمكن إستخلاصه أن معدل ضغط الجباية العادية يرتفع في ظل إنخفاض أسعار البترول والعكس صحيح، كما أن مردودية الجباية العادية ضعيفة حيث أن متوسط معدل ضغط الجباية العادية كان في حدود 16% والتي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة مع المستوى الذي وضعه كولين كلارك الذي يقدر بـ 25%.

الخاتمة: لقد تبين لنا من هذا البحث أن:

➤ التبعي المفرطة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات جعل الجزائر تعاني من اختلالات في موازنتها العامة حيث تميزت هذه الأخيرة بالعجز خلال الفترة (2000-2016)، بسبب تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وعليه تم الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات الذي لعب دورا مهما في تمويل عجز الموازنة إلى أن بدأ استنزافه بعد سنة 2014.

➤ رغم النجاح النسبي للإصلاح الضريبي، والذي مكن من رفع إيرادات الجباية العادية حيث عرفت تزايد نسبيا وملحوظا خلال الفترة (2000-2016)، حيث تساهم بنسبة أكثر من 40% في الإيرادات العامة، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق أحد أهم أهدافها والمتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، حيث لا تزال هذه الأخيرة تهيمن على بنية الإيرادات العامة للدولة، بل إن إيرادات الجباية العادية لم تغطي سوى نسبة قدرها 29.30% من النفقات العامة خلال فترة الدراسة، ومن ثمأمكنا القول بعدم فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة.

➤ رغم الإستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لا تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات من الجباية العادية، نتيجة ضعف مساهمتها والتي تبقى محتشمة ويظهر لنا ذلك من خلال معدل ضغط الجباية العادية حيث كانت نسبته في حدود 16% وهو دون المعدل الأمثل مما يدل على عدم فعالية الجباية العادية.

من خلال النتائج السابقة المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي تساهم في تحسين أداء النظام ومردودية الجباية العادية نستعرضها فيما يلي:

- ضرورة التقليل من تبعية الميزانية العامة لتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، من خلال الاستغلال الأمثل لعائدات النفط والعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة، والتي ستعكس بالإيجاب على موارد الميزانية العامة، وتصبح بعيدة عن تقلبات أسعار النفط.
- إيجاد أوعية ضريبية جديدة وتحريك القطاعات الإنتاجية لرفع الدخل الوطني، هذا ما يسمح بزيادة الإيرادات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي مما يؤدي إلى الرفع من مردودية الجباية العادية.
- تقوية الجهاز الضريبي من خلال سن القوانين المنظمة ودعمه بالإطارات الكفوءة، ووضع نظم رقابية فعالة على مستوى الإدارة الضريبية وذلك لمعالجة حالة التهرب والغش الضريبيين التي تنقص من حجم إيرادات الجباية العادية ومنه الإيرادات العامة للدولة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بجملة الضرائب، بما يسهل عمل أعوان الإدارة الضريبية من جهة، ويجنب المكلفين مختلف العراقيل الإدارية من جهة أخرى.
- ضرورة الاهتمام المتزايد بنشر الوعي والحس الضريبي لدى المكلفين، حتى تتجسد لدى المجتمع حتمية مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باستعمال وسائل الإعلام المتعددة وتنظيم ندوات وملتقيات مفتوحة حول الضرائب.
- العمل على تنشيط مصادر التمويل الداخلية في الجزائر لكي تكون ركيزة أساسية لسياسة الميزانية.

الهوامش والإحالات:

- 1 - حلي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ط4، 2011، ص: 176.
 - 2 - حياة بن اسماعيل، "تطوير إيرادات الموازنة العامة"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص: 17.
 - 3 - أسامة خير، "الإدارة العامة"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص: 210.
 - 4 - عزمي أحمد يوسف خطاب، "الضرائب ومحاسبتها"، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص: 97.
 - 5 - فحتي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص: 154.
 - 6 - المادة 03 من قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، الجزائر، أوت 1990، العدد 35.
 - 7 - أم كلثوم بن موسى، عيسى نبوية، "ترشيد النفقات العمومية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الخلفة، العدد 4، الجزائر، 2015، ص: 177.
 - 8 - العمرية لعجال، محمد يعقوبي، "تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام النمو الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 5، الجزائر، 2016، ص: 204.
 - 9 - مصباح حراق، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، ماي 2012، ص: 20.
 - 10 - محمد مسعي، "المحاسبة العمومية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، (ب.ت)، ص: 58.
- لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص: 179.